الثقل الجيواقتصادي للشرق الأوسط والخليج العربي
ودوره في تغيير خارطة الصراعات والتدخلات الدولية في القرن 21

Geopolitical weight of the Middle East and the Arabian Gulfand its role in changing the map of conflicts and international production in the 21st century.

أ. محمد بن سعيد الفطيسي

باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

رئيس تحرير مجلة السياسي – المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية/ سلطنة عُمان

ملخص البحث:

يمثل التغيير الحاصل في ثقل الجغرافيا الاقتصادية للشرق الأوسط والخليج العربي نتيجة العديد من التحولات في السياسة الدولية المعاصرة، التحول التاريخي الأبرز والأهم على رقعة الشطرنج الدولية في القرن 21، حيث موارد السلطة والقوة والنفوذ السياسي الذي تشكل أيقوناته الحديثة ورموزه الكبرى مصادر الطاقة التي يقع على رأسها النفط، الأمر الذي انعكس بدوره على الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط بوجه عام والدول التي تقع على امتداد الخليج العربي بوجه خاص، نتيجة صراع وتنافس ابرز القوى الدولية العظمى على هذه البقعة من العالم، والتي تحتوي على الجائزة الكبرى من تلك الموارد بالنسبة لتلك القوى الدولية كالولايات المتحدة الأميركية وروسيا على سبيل المثال لا الحصر.

ما يجعلنا نؤكد بأن مستقبل الكثير من السياسات والعلاقات الدولية والتوجهات الكبرى في النظام العالمي القائم والقادم ستتشكل من خلال تلك التحولات الجيواقتصادية والجيوسياسية التي ستحدث في الشرق الأوسط، كما نؤكد بأن أبرز الصراعات والحروب القادمة ستحركها عوامل المنافسة والتدخلات الدولية في دول هذه المنطقة من العالم، خصوصا الدول التي تحتضن مصادر الطاقة، والتي يقع على رأسها الذهب الأسود " النفط ".

Abstract:

The change in the economic geography of the Middle East and the Arabian Gulf is the result of many transformations in contemporary international politics, the most significant historical shift on the international chessboard in the 21st century. The resources of power, power and political influence whose modern icons and symbols represent the main sources of energy Oil.

Which in turn reflected the political stability and economic security of the Middle East region in general and the countries that are located along the Arabian Gulf in particular as a result of the struggle and competition of the major international powers on this part of the world, which contains the grand prize of those resources for those international powers such as states United States and Russia to name a few.

What makes us emphasize that the future of many policies and international relations and major trends in the existing global system and the future will 1111 be formed through the geo-economic and geopolitical transformations that will occur in the Middle East. We also emphasize that the most prominent conflicts and wars will be driven by factors of competition and international intervention in the countries of this region of the world, especially countries that embrace energy sources, which is topped by black gold, "oil".

تمهيد:

مع مطلع القرن العشرين قاد المتخصص البريطاني الشهير في الجغرافيا السياسية هارولد ماكايندر جدالا أكاديميا واسعا بمفاهيمه المتعلقة بالمنطقة المحورية والثقل الجيوبولتيكي العالمي فيما أطلق عليه بنظرية " قلب اليابس "، متحدثا حينها عن (المنطقة المحورية في أوراسيا التي قيل انها تشمل كل من سيبيريا وجزءا من اوسط اسيا ومن ثم منطقة القلب في شرق أوربا المركزية بصفتها منطقة الوثوب الحيوية نحو إحراز السيادة على القارة قائلا : إن من يحكم أوربا الشرقية يسيطر على منطقة القلب، ومن يحكم منطقة القلب يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم كله).[1]

أما اليوم فيجد المتتبع لتلك التوجهات الكبرى التي حدثت في النظام العالمي[2] والتي كان لها الدور الأبرز والاهم في توجيه خارطة العالم الجيوسياسية والجيواقتصادية، تحديدا منذ العام 2001م يلحظ بكل وضوح الكثير من المتغيرات في خارطة السياسة الدولية، وعلى رأسها انتقال مركز الثقل الجيوبوليتيكي العالمي والاهتمام الجيواستراتيجي والجيوسياسي للقوى الكبرى إلى منطقة الشرق الأوسط وتحديدا الى المناطق التي تحتوي على ما تبقى من مخزونات النفط، ومصادر الطاقة في هذه البقعة الجغرافية من العالم.

هذا الأمر يعكس الأهمية المتنامية للقوة الصناعية والأبعاد الاقتصادية للأمن، حيث يتبين أن (ثمة إيمان بأن المعالم المحددة للقوة والنفوذ قد تغيرت منذ زوال الحرب الباردة، ففي حين كان يعتقد في الماضي أن القوة القومية تكمن في امتلاك ترسانة جبارة والحفاظ على منظومات تحالفات موسعة، فإنها في الوقت الحالي ترتبط بالديناميكية الاقتصادية ورعاية الابتكار التكنولوجي، ولممارسة الزعامة في العصر الحالي يتوقع من الدول ان تمتلك اقتصادا وطنيا قويا، وأن تتفوق على الدول الأخرى في سلع التقنية العالية وتصديرها).[3]

على ضوء ذلك التحول في مفهوم القوة والسلطة والصراع في وقتنا الحاضر، اتجهت معظم القوى الكبرى وتلك القارية منها، وحتى الدول الإقليمية والصغيرة الطامحة للهيمنة[4] إلى توجيه

---

1 – زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى – الأولية الأميركية ومتطلباتها الجيواستراتيجية – ترجمة: أمل الشرقي، عمان /الأردن، ط1/1999م، ص 56.

2 – انظر في هذا الموضوع . محمد سعيد الفطيسي، التوجهات الكبرى في بنية النظام العالمي، السيب / سلطنة عمان، ط1/2018م، ص 223-225.

3 – مايكل كلير، الحروب على الموارد – الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية – ترجمة: عدنان حسن ، دار الكتاب العربي، بيروت / لبنان، بدون ط / 2002م، ص 13-14.

4 – محمد سعيد الفطيسي، منطق الهيمنة عند الدول الصغيرة – وجهة نظر سياسية – ، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين/المانيا، العدد 7، ص 299.

سياساتها الأمنية وتوجهاتها السياسية إلى التركيز على مصادر القوة الاقتصادية عبر السيطرة على منابعها الرئيسية والهيمنة على مصادرها في مختلف أرجاء العالم.

لذا كان من المؤكد أن مطامح وأطماع تلك القوى المختلفة ستتجه الى مناطق معينة من العالم، وسيتركز على بؤر أكثر تحديد في تلك المناطق التي تعبر عن منابع القوة الاقتصادية ومنها السياسية على رقعة الشطرنج الدولية، وسيتخذ وسائل أكثر قوة وشراسة وعنف للوصول الى تلك الغايات والأهداف الجيواقتصادية، وإن كان ذلك الأمر هو الاتجاه الطبيعي السائد في معظم العصور وعبر مختلف الحضارات، فإنه كما يبدو سيكون المسيطر والغالب على معظم سياسات الدول الفاعلة وتوجهاتها في القرن 21.

وعليه ستتناول هذه الدراسة الذاتية الموجزة أهمية الثقل الجيواقتصادي للشرق الأوسط والخليج العربي ودوره في تغيير خارطة الصراعات والتدخلات الدولية في القرن 21 عبر تناول المباحث التالية:

أولا : التنافس على موارد الطاقة ودوره في إشعال الحروب والصراعات والتدخلات الخارجية.

ثانيا: الثقل الجيواقتصادي للشرق الأوسط والخليج العربي في السياسة الأميركية والروسية.

ثالثا: النتائج المترتبة على ذلك التحول في مواقع الثقل الجيواقتصادي العالمي على رقعة الشطرنج الدولية وتأثيرها على واقع ومستقبل النظام العالمي في القرن 21.

أولا . التنافس على موارد الطاقة ودوره في إشعال الحروب والصراعات والتدخلات الخارجية:

(قراءة المشهد الاقتصادي الدولي الراهن وتأثير الأزمات الاقتصادية التي تجتاح العالم اليوم عليه، يرسم صورة مأساوية لمستقبل الاستقرار والأمن على رقعة الشطرنج الدولية، وإن كان التاريخ السياسي يؤكد وبما لا يدع مجالا للشك بأن العديد من الحروب والصراعات التاريخية العالمية انطلقت من بوابة الاستعمار الذي كان أشد محفزاته البحث عن الثروات والمال والقوة الاقتصادية والاستعمار الجيوسياسي، فإن الوضع الاقتصادي العالمي الراهن بسبب العديد من الأزمات الاقتصادية التي تجتاح العالم، وعلى رأسها أزمة انخفاض أسعار النفط، وتبعاتها على التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على موازنات الدول يثير الكثير من الشكوك والمخاوف والقلق حيال قدرة العديد من دول العالم على ضبط النفس، أو القدرة على التعامل مع الضغوط الداخلية الناتجة عن تردي أوضاعها الاقتصادية بحكمة وتروي، ما يمكن أن يدفع بالكثير منها خلال العقد الراهن والعقود القادمة نحو تصدير أزماتها إلى الخارج أو قيامها باختلاق أسباب واهية لشنها حروب وصراعات على جيرانها لسد تلك الثغرة أو العجز في مواردها الاقتصادية الداخلية، أو لاستعادة هيبتها المفقودة بسبب تردي أوضاعها الاقتصادية في مواجهة دول صغيرة لم يكن لها مكانة جيوسياسية، إلا أن امتلاكها للثروات النفطية والغاز أو

غيرها من الثروات التي جعلتها في منزلة أفضل من دول كانت في يوم من الأيام في منزلة ومكانة أفضل منها، بل وربما كانت تابعة لسياساتها وقوة هيمنتها).[1]

والمتتبع للتاريخ السياسي والاقتصادي عبر مختلف العصور يجد أن الحروب والصراعات حول مصادر النفوذ والقوة كانت المرافق الدائم للبشرية، وكما هي أحد أهم أسباب دمار الحضارات والدول وهلاك سكانها وانهيار اقتصادها وقوتها، فهي ومن ناحية أخرى ظلت مصدر من مصادر تقدم حضارات ودول أخرى وسبب من أسباب رفاهية شعوبها وقوة اقتصادها وتوسع سلطانها وسلطتها، وبمعنى آخر، هناك من ينهار بسبب تلك الحروب والصراعات، وهناك من تخدمه هذه الحروب والتدخلات فيتقدم ويسيطر ويتوسع نفوذه.

ومن أشهر تلك الدول الكبرى الراهنة التي ينطبق عليها هذا السياق التاريخي، الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية، فكما (هو واضح أن الحربين العالميتين – على سبيل المثال لا الحصر – قد خدمتا الولايات المتحدة الأميركية بصورة أساسية لا سيما في الجانب الاقتصادي، وكان كلا الحربين اندلعتا لإغناء الاقتصاد الأمريكي، مما سهل الأمر للأمريكيين منذ سبعينيات القرن الماضي أن يهيمنوا على السياسة العالمية).[2]

إلا أنه وكلما استمرت تلك القوى الكبرى في التقدم، ازدادت شره ورغبة في الهيمنة والنفوذ والسلطة، بالتالي احتاجت الى مزيد من موارد القوة والطاقة، حينها لا تجد أمامها من وسيلة للحصول على ذلك، وللمحافظة على تلك المكانة الجيوسياسية والجيواقتصادية سوى البحث عن مصادر جديدة للحياة والاستمرار، وذلك عبر شن مزيد من الصراعات والحروب، وهذا هو الحال منذ روما القديمة حتى الولايات المتحدة الأميركية.

وفي هذا السياق يقول لايرا تشيرنوس في مقال له تحت عنوان: (تغير مناخي خطير يدفع البنتاغون الى الجنون)، متوفر على موقع www.commondreams.org، أنه كلما وجد البشر أنفسهم مضطرين الى الاختيار بين الموت جوعا أو الإغارة ، فإنهم سيختارون الأخيرة ، لذلك علينا أن نفترض أنه: إذا كان العالم سيتعرض لتغيير حاد في المناخ في العقود القليلة القادمة – ربما هذا المناخ لن يكون شتاء جليدي أو تمدد ثقب الأوزون بقدر ما سيكون شتاء طويل في أسعار النفط سيؤدي الى نتائج كارثية على الدول والشعوب –، فإن النمط القديم التالي سيعود الى الظهور، وهو

---

1 – محمد بن سعيد الفطيسي، مستقبل النزاعات السياسية في ظل الأزمات الاقتصادية، 11/ يناير / 2016م، http://alwatan.com/details/93716

2 – مايكل هاردت وانطونيوس نيغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، مطبعة العبيكان / السعودية ، ط1، 2002م ، ص 352.

اندلاع حروب شاملة يائسة حول الغذاء والماء والطاقة، وقد تعود الحرب مرة أخرى لترسم حدود الحياة والموت). [1]

كما (يشير ريموند سي . كيللي)، عالم الانثروبولوجيا في دراسته الموثوقة "مجتمعات السلم وأصل الحرب" الى أن الحروب غالبا ما تخاض للسيطرة على الموارد، حتى في أكثر المجتمعات البشرية بساطة، ويورد "كيللي" على سبيل المثال ملخص وصف أتى به عالم الانثروبولوجيا الوصفية "ايه . أر. رادكليف – براون" في الثلاثينيات من القرن 20 لاثنين من قبائل سكان استراليا الأصليين: .... عندما كان يأتي فريق من الصيادين أو جامعي العسل من قبيلة ما إلى مكان لصيد البر أو البحر أو إلى شجرة عليها قرص عسل، فيجد فريقا من الصيادين أو جامعي العسل من قبيلة أخرى قد سبقه الى المكان ينشب صراع بين الفريقين، وينتهي باستحواذ أكبرهما بقوة السلاح على الموارد المتنازع عليها، ويوثق "كيللي" في كتابه تطور الصراع المنظم بدءا من الغارات البسيطة وحوادث قتل الثأر إلى حروب الدول التي تحصد آلاف الأرواح، ويبدو أن الدافع الى خوض الحرب لم يتغير كثيرا على امتداد تاريخ التطور البشري، ولكن درجة العنف ظلت تتصاعد في الألفيات الأخيرة بشكل مترادف مع حجم المجتمعات المتحاربة ومستوى ما تمتلكه من تكنولوجيا). [2]

على ضوء ذلك يتضح بأن الأهمية المحورية والثقل الجيواقتصادي والمحرك الأقوى للأمن العالمي في المستقبل القائم والقادم، وكذلك المصدر الأعظم للقوة والسلطة والنفوذ السياسي في العقود القادمة من جهة، والسبب الأكبر والأبرز للصراعات والحروب والتدخلات في الشؤون الداخلية للدول في القرن 21 من جهة أخرى، سيرتكز حول مصادر الطاقة بوجه عام والنفط على وجه الخصوص.

صحيح ان المنافسة على الموارد الاقتصادية والتي يقع على رأسها النفط لن تثبت بالطبع أنها المصدر الوحيد للصراع في القرن الحادي والعشرين، وصحيح كذلك أنه لن يكون العامل الوحيد أو الشيء الكبير الأوحد كما يسميه "توماس فريدمان" من صحيفة ذا نيويورك تايمز[3]، ولكن من الواضح تماما بأنه لن يكون من (الممكن تفسير القوى المحركة لشؤون الأمن العالمي– في الحاضر والمستقبل– بدون الاعتراف بالأهمية المحورية للمنافسة على الموارد بالنسبة لكل بلد تقريبا في العالم، حيث أصبح السعي وراء الموارد السياسية وحمايتها سمة كبرى في تخطيط الأمن القومي، كما أن قضايا الموارد تظهر أهميتها أيضا في التنظيم والنشر والاستخدام الفعلي لكثير من القوات العسكرية

---

1 – محمد سعيد الفطيسي، شتاء النفط: توجيه الأزمة لإعادة تشكيل خارطة العالم الجيوسياسية، صحيفة راي اليوم ، بتاريخ 2015/8/31م www.raialyoum.com

2 – ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة – الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول – ترجمة : مازن جندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت / لبنان، ط2006/1م، ص 68-69.

3 – توماس فريدمان، نيويورك تايمز، سيارة اللكسيس وشجرة الزيتون، 1999م ، ص 17.

في العالم، في حين أن التنافس على الموارد قد لا يكون الشيء الكبير الواحد الذي يكمن في صميم كافة العلاقات الدولية، فانه يساعد على تفسير الكثير مما يحدث في العالم اليوم).[1]

ثانيا. الثقل الجيواقتصادي للشرق الأوسط والخليج العربي في استراتيجيات القوى العظمى:

ليست الولايات المتحدة الأميركية (الأمة الوحيدة التي أولت أهمية إستراتيجية أكبر للشؤون الاقتصادية وشؤون الموارد في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فمنذ 1990 فعلت ذلك كل حكومة كبرى تقريبا، وفي حين أن السمة الخصوصية لإعادة الهيكلة هذه قد اختلفت من بلد إلى آخر، فقد كانت النتيجة الإجمالية لهذه الجهود هي ما يمكن تسميته اصطلاحا إضفاء الطابع الاقتصادي على قضايا الأمن الدولي، وكما في الولايات المتحدة أدت هذه العملية في الغالب إلى تشديد مضاعف على حماية الموارد الحيوية وطرق التجارة، فقد أضفت روسيا كذلك أهمية قوية على أمن إمداداتها النفطية والمعدنية الهائلة وأراضيها الواسعة البعيدة عن الشواطئ)،[2] وكذلك فعلت بقية القوى الدولية الكبرى والقارية وحتى الدول الصغيرة الطامحة منها في الهيمنة والبحث عن السلطة والنفوذ في حدود إقليمها الجيوسياسي على أقل تقدير.

على ضوء ذلك الاهتمام والتوجه الاستراتيجي للقوى الكبرى حيال الأمن الاقتصادي وشؤون الموارد فقد أصبح الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج العربي خصوصا المنطقة الأكثر عرضة للإغارة الجيواقتصادية والجيوسياسية العالمية منذ مطلع القرن 21، وبمعنى آخر عد الشرق الأوسط بوجه عام ومنطقة الخليج العربي خصوصا، وبسبب ذلك التحول في السياسات الدولية الجائزة الكبرى والوجبة الدسمة للكثير من الطامحين والطامعين من المستعمرين عبر عقود من الزمن القديم والحديث، كما يعد الشرق الأوسط اليوم الساحة الأهم والأبرز للصراع على مصادر الطاقة ومنافذ السلطة والقوة والنفوذ في العالم.

فقد احتلت منطقة الشرق الاوسط بوجه عام، والخليج العربي على وجه الخصوص أهمية بالغة ورئيسية في العديد من الاستراتيجيات الدولية (وذلك يعود للقيمة المتزايدة التي تمتعت ولازالت تتمتع بها على المستويين الاقليمي والدولي، سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز من الناحيتين الجيوبوليتكية والاستراتيجية والذي يشكل عامل استقطاب مهما للقوى الدولية، ولامتلاكها أهم موارد الطاقة في العصر الحديث، فباتت هذه المنطقة محورا أساسيا من محاور الصراع والتنافس الدوليين بين استراتيجيات القوى العظمى، ومجالا حيويا لتطبيقاتها الجيوبوليتكية). [3]

---

1 – مايكل كلير ، الحروب على الموارد، مرجع سابق، ص 21.

2 – المرجع نفسه، ص 17.

3 – د. لمى مضر جريء الإمارة ، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990– 2003م ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط2005/1، ص 7.

حيث (لم تخل المنطقة – أي منطقة الشرق الأوسط – وبالذات منطقة الخليج العربي من الصراعات الدولية خاصة بعد إدراك الدول العظمى مكانتها الإستراتيجية والاقتصادية نظرا لثرواتها من النفط الأساسي اللازم لنهوض الصناعات المتطورة في البلدان الصناعية، إضافة إلى احتضانها لمضيق هرمز الممر الهام نحو العوالم الخارجية والمتحكم في سير النفط)،[1] ويعد مضيق هرمز المجال الحيوي للاستيراد والتصدير والمنفذ الوحيد للخليج العربي من جهة، وأحد أهم الأوراق الرابحة للنفاذ نحو موارد القوة والسلطة والنفوذ الجيوسياسي والجيواقتصادي للكثير من القوى الدولية الكبرى والقارية والإقليمية في القرن 21 من جهة أخرى خصوصا مصادر الطاقة كالنفط والغاز.

فعلى سبيل المثال يمثل هذا المضيق للجمهورية الإيرانية (حدودها الجنوبية وخاصرتها الأمنية والاقتصادية كما يراه الاتحاد السوفيتي السابق " روسيا حاليا "، المجال الأمني لحدوده الجنوبية وحلقة وصل للدول المطلة على الخليج العربي، أما بالنسبة للدول الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية و أوربا الغربية واليابان فللمضيق أهمية اقتصادية عظمى لكونه أكبر منطقة منتجة ومخزنة للطاقة). [2]

وإذا (كان قدر منطقة الخليج أنها شكلت محط أنظار القوى الاستعمارية منذ القدم، حيث استعمرتها بريطانيا لمدة تزيد على 150 عاما، فإن انسحابها أفسح المجال لتشكيل أطماع قوة عالمية أخرى بدأت تحل محلها، وهي التي حرصت على الانفراد بإدارة شؤون النظام الإقليمي الخليجي ونعني بها الولايات المتحدة الأميركية).[3]

وبالفعل لم تخفِ الولايات المتحدة الأميركية نيتها التوغل إلى الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا عبر بوابة النفط بعد أحداث العام 2001م، وهو ما أكده جيمس وولسي R.James Woolsey الرئيس الأسبق لوكالة الاستخبارات الأميركية في نوفمبر من العام 2002 بقوله: (يمكن اعتبار العراق المعركة الأولى في الحرب العالمية الرابعة)،[4] كما أكد أن لدى الولايات المتحدة الأميركية مصالح في السيطرة على آبار النفط المنتشرة بأكبر مخزون استراتيجي في العالم – أي في الشرق الأوسط – قائلا اعتقدنا دوما إن معيار قوة أنظمة الشرق الأوسط تكمن في أنها تستطيع إن تمنع عنا النفط في الوقت الذي تريده كما حدث في حرب أكتوبر 1973، وأن الرسالة القوية والواضحة التي سننقلها هي أننا لن نسمح بمثل هذه الأعمال مطلقا، وأن من يجرؤ على ارتكاب مثل

1- د. علي بن احمد العيسائي، أزمة الملاحة والمرور في مضيق هرمز ، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، مسقط / سلطنة عمان، ط2014/1م، ص 80.

2 – د. علي بن احمد العيسائي ، أزمة الملاحة والمرور في مضيق هرمز مرجع سابق، ص 13-32.

3 – محمد بن صنيتان ، مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية، ورقة قدمت الى مؤتمر الوحدة السياسية للخليج الذي انعقد في ميلانو بين 26-29 سبتمبر 2011م

4 – ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة ، مرجع سابق. ص 67.

هذه الأخطاء الإستراتيجية في منع النفط عن أمريكا لابد أن يعاقب وبدون تردد، وأن قواتنا العسكرية ستكون جاهزة للتحرك في أي مكان في منطقة الشرق الأوسط من أجل تأمين مصالحنا الإستراتيجية.[1]

كما أكد هذا الاتجاه الجنرال انطوني زيني Anthony Zinni والذي كان آنذاك القائد العام للقوات الأميركية في منطقة الخليج العربي بقوله (إن منطقة الشرق الاوسط ذات قيمة واضحة لنا كمصدر للنفط والغاز الطبيعي – وتابع قائلا – عدم استقرار هذه المنطقة يمكن ان يعرض للخطر حرية الوصول الى هذه الموارد، فالحاجة الى الحفاظ على استقرار الامور هناك ... هي حيوية لاقتصادنا).[2]

على ضوء ذلك (لا توجد منطقة في العالم اليوم تواجه القواعد السلوكية الأميركية بتعقيدات كبيرة مثل – منطقة الشرق الاوسط ومنطقة – الخليج، فالمبادئ الويلسونية لا يمكن أن تكون مرشدا للسلوك الأمريكي في المنطقة كون الأساس المنطقي لمنع وقوعها تحت سيطرة قوة معادية يعتبر من النظر الويلسونية خيارا من بين الأشرار لأنه لا توجد ديموقراطيات للدفاع عنها، لكن الولايات المتحدة الأميركية والديموقراطيات الصناعية الأخرى تملك مصلحة قومية في منع وقوع المنطقة تحت سيطرة دول أهدافها معادية، فالاقتصاديات الصناعية المتطورة تعتمد على إمدادات الطاقة من الخليج، والسيطرة الراديكالية على المنطقة سيكون لها نتائج تمتد من شمال إفريقيا إلى الهند مرورا بآسيا الوسطى).[3]

(فقليلون أولئك الذين تنبهوا إلى أن هذه المنطقة – أي منطقة الشرق الأوسط – تشكل قلب كل الاقتصاد العالمي)،[4] وأن من سيحكم هذه البقعة من العالم، والتي تعد بمثابة منطقة القلب الحديث للعالم فانه سيتحكم ويسيطر على جزيرة العالم، لذلك و(بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأميركية كأكبر قوة في العالم، حاولت هذه الأخيرة أن تتوسع في سلطتها وتستولي على المراكز الحساسة و الجيوستراتيجية في العالم ودول الشرق الأوسط بصورة خاصة، والمناطق التي

1- محمد بن سعيد الفطيسي، مصادر الطاقة بين السياسة والبقاء الإنساني، 1 فبراير / 2016م،
http://alwatan.com/details/96680

2 – محضر غير رسمي لجلسة استماع للجنة الامن القومي للبيت الابيض حول ميزانية الدفاع للعام المالي 1999، واشنطن العاصمة – بتاريخ 5/مارس/1998 كما سجلت من قبل مصلحة الاخبار الفيدرالية وقدمت بشكل الكتروني ن قبل مصلحة المعلومات التابعة للكونغرس الأميركي.

3 – هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية – نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين – ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت / لبنان ، بدون ط / 2002م، ص 187.

4 – الفن وهايدي تافلر، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها، دار الأزمنة الحديثة / بيروت، ط1998/1م، ص 298.

حاولت كل القوات الكبرى على مر التاريخ السيطرة عليها، ومن خلالها السيطرة على الشرق الأوسط بأكمله).[1]

ولذلك ستبقى الدول التي تقع على امتداد الخليج العربي – المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت ودولة الإمارات وإمارة قطر ومملكة البحرين والجمهورية العربية العراقية والجمهورية الإيرانية – بمثابة " جزيرة العالم " على حد تعبير المتخصص البريطاني الشهير في الجغرافيا السياسية هارولد ماكايندر، وبالفعل فإن من سيسيطر عليها وتحديدا على ثرواتها خصوصا الثروة النفطية والغاز سيسيطر على العالم خلال العقود القادمة من خلال تلك الاوراق الجيواقتصادية والجيوسياسية المستقبلية الرابحة.

لذا لازالت هذه الدول على رأس قائمة أولويات واهتمام الدول العظمى كالولايات المتحدة الأميركية وروسيا، فجميع تلك القوى العالمية تحتاج إلى النفط، فهو من حيث هو مصدر طاقة، قوام ثروتها، ومنبع قوتها، وشريان الحياة لوجودها وقدرتها على المحافظة على مصالحها، فعلى سبيل المثال تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية للمحافظة على هيمنتها العالمية إلى امتلاك القدرة على ضمان واردات نفط مستقرة وبأسعار مستقرة، وقد أوضحت الولايات المتحدة الأميركية أنها ستستعمل القوة لهذه الغاية.

حيث (أن اختيار حقول نفط في الخليج أو في أسيا الوسطى يبدو هدفا في مظهره عقلانيا للنشاط الأمريكي في منطقة تسودها الدول الضعيفة لأن التبعية الأمريكية أصبحت شاملة إلى درجة كبيرة وليست محصورة بالنفط فقط، وهنا بالتحديد يثير النشاط الأمريكي ردود فعل سلبية مذهلة من قبل هذه الدولة، إن القلق والتوترات التي يغذيها الأمريكيون في الخليج وكشف رغبتهم الواضحة في السيطرة على مصادر موارد الطاقة).[2]

فقد (أشارت وثائق بريطانية أذن بنشرها إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية فكرت فعلا بنشر جنودها لوضع اليد على حقول النفط بالعربية السعودية والكويت إبان الحظر الذي فرضته دول أوبك العربية سنة 1973م، وعندما هددت روسيا السوفيتية بالتدخل في الحرب إلى جانب العرب، وضع الرئيس الأمريكي نيكسون القوات العسكرية الأميركية في العالم في حالة تأهب نووي، ما جعل القوتين العظميين تقتربان من الصدام النووي أكثر من أي وقت مضى منذ أزمة الصواريخ الكوبية العام 1962م).[3]

---

1 – أحمد سليم البرصان، إيران والولايات المتحدة ومورد الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع 148، بتاريخ 2004م، ص 38.

2 ايمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية و دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة ك محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي / بيروت، ط2 /2004، ص 216.

3 – ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة، مرجع سابق. ص 77.

وبكل تأكيد هو العامل الأهم والدافع الأبرز كذلك، أي العامل الاقتصادي وعلى رأسه النفط في توجيه السياسات والتوجهات الروسية (إلى احتلال مكانة في حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، فلا تقل أهمية الخليج الاقتصادية عن أهميته الجغرافية للقوى الفاعلة في النظام الدولي المعاصر، إذ ما تزال المنطقة سوقا مهمة للمنتجات الأجنبية، وإذا كان اكتشاف النفط قد عزز من مكانتهما في دائرة الصراع الأمريكي – السوفيتي سابقا، فان امتلاكها لأكبر مخزون نفطي في العالم يشكل اليوم احد المحددات الأساسية في الإستراتيجية الروسية). [1]

لذا يؤكد عالم الاقتصاد السياسي وأستاذ الشؤون الدولية والسياسية في كلية "وودرو ويلسون" للشؤون العامة والدولية في جامعة برنستون: إن أحد أهم العوامل المهمة التي تؤدي إلى النزاعات السياسية الخطيرة هي العوامل الاقتصادية، وهناك تفسيران متناقضان لكون النمو الاقتصادي المتفاوت يؤدي إلى إحداث نزاع سياسي، فهناك من يرى أن النزاع بين الدول على الموارد الاقتصادية والتفوق السياسي مستوطن في نظام من الفوضى الدولية، ووفقا للمنظور الشخصي الواقعي، تولد عملية النمو المتفاوت نزاعات بين الدول الناهضة والدول الآفلة، وهي تسعى إلى صون وضعها النسبي في الهرم السياسي الدولي، أما الرأي الآخر، وهو من وجهة نظر الماركسية اللينينية: إن التنمية المتفاوتة للمجتمعات هي بمثابة مصادر للفتوحات الاستعمارية، وفي الحقيقة أن عملية التنمية المتفاوتة تحفز النزاع السياسي لأنها تقوض الوضع السياسي الدولي، وأن انتقال مواقع الأنشطة الاقتصادية يغير توزيع الثروات والقوة فيما بين الدول في النظام، وإعادة توزيع القوة هذه وتأثيرها في مكانة ورفاه الدول تبرز النزاع بين الدول الناهضة والدول الآفلة، وأن عدم حل النزاع يمكن أن يؤدي إلى حرب هيمنة، وبتصوري فإن هذه الإستراتيجية ستكون الخيار الطاغي على شكل العلاقات الدولية خلال الفترة الزمنية القادمة على رقعة الشطرنج الدولية، وليس ذلك فقط بين الدول الكبرى باتجاه الدول الأقل مكانة من الناحية الجيوسياسية، بل سيكون كذلك خيار مطروح بين مختلف دول العالم، وسيكون اشد نزوعا بين دول الشرق الأوسط، وكما ذكر "مايكل .جي. هوغمات" في كتاب نهاية الحرب الباردة مدلولها وملابساتها من أن: المكان المفرد في العالم اليوم الذي قد يتمخض عنه صراع كوني ما يزال بالإمكان تصوره هو منطقة الخليج، فعندما يرفع احدهم الصراع الأخير في الشرق الأوسط إلى مرتبة الصراع الكوني، وأنه يصعب بعد حربيين عالميتين تمييز الحروب المحلية من الحروب واسعة النطاق). [2]

---

1 – د. لمى مضر جريء الإمارة ، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990– 2003م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط2005/1، ص 110.

2 – محمد بن سعيد الفطيسي، مستقبل النزاعات السياسية في ظل الأزمات الاقتصادية، 11/يناير / 2016م،
http://alwatan.com/details/93716

ثالثا. نتائج الدراسة:

1- تسببت التحولات الاقتصادية الحديثة والتوجهات السياسية المعاصرة في مصادر القوة والنفوذ والسلطة على خارطة السياسة الدولية إلى نقل مواقع الصراع الجيوسياسي بدورها من القارة الأوربية في القرن 20 إلى الشرق الأوسط في القرن 21.

2- ترتبط مصادر القوة والنفوذ في القرن 21 بالديناميكية الاقتصادية ورعاية الابتكار التكنولوجي ولممارسة الزعامة في العصر الحالي يتوقع من الدول أن تمتلك اقتصادا وطنيا قويا وان تتفوق على الدول الأخرى في سلع التقنية العالية وتصديرها.

3- أصبح السعي وراء الموارد السياسية وحمايتها سمة كبرى في تخطيط الأمن القومي، كما أن قضايا الموارد تظهر أهميتها أيضا في التنظيم والنشر والاستخدام الفعلي لكثير من القوات العسكرية في العالم، في حين أن التنافس على الموارد سيفسر الكثير مما يحدث في العالم اليوم خصوصا على مستوى الحروب والتدخلات السياسية والتحول في مواقع السلطة والقوة.

4- اتجاه معظم القوى الفاعلة الراهنة إلى توجيه سياساتها الأمنية وتوجهاتها السياسية إلى التركيز على مصادر القوة الاقتصادية عبر السيطرة على منابعها الرئيسية والهيمنة على مصادرها في مختلف أرجاء العالم.

5- سيتعرض العالم خلال العقود القائمة والقادمة إلى أسوء التغيرات الجيواقتصادية، خصوصا في ما يتعلق بأسعار النفط، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى نتائج كارثية على استقرار وأمن الدول وحرية الشعوب في مختلف أرجاء العالم.

6- القلق والتوترات التي تغذيها ردود الفعل السلبية لنشاطات القوة الروسية والأميركية في منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا تكشف عن رغبة واضحة في السيطرة على مصادر موارد الطاقة.

7- سيصبح الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج العربي خصوصا المنطقة الأكثر عرضة للإغارة الجيواقتصادية والتغيرات الجيوسياسية العالمية في العقد الثالث من القرن 21، حيث ستشكل منطقة الشرق الأوسط قلب الاقتصاد العالمي ومجال التطبيقات الجيوبوليتكية للاستراتيجيات العالمية، وستبقى الدول التي تقع على امتداد الخليج العربي الدول الأكثر عرضة للصراعات والتدخلات الجيواقتصادية الدولية المستقبلية.

المراجع:

1. آلفن وهايدي تافلر، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها، دار الأزمنة الحديثة / بيروت ، ط1/1998م.

2. ايمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية و دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة ك محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي / بيروت، ط2/2004.

3. أحمد سليم البرصان، إيران والولايات المتحدة ومورد الشر: الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، ع 148، بتأريخ 2004م.
4. توماس فريدمان، نيويورك تايمز، سيارة اللكسيس وشجرة الزيتون، ع / 1999 م.
5. ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة – الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول – ترجمة: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت / لبنان، ط1/2006 م.
6. زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى – الأولية الأميركية ومتطلباتها الجيواستراتيجية – ترجمة : أمل الشرقي، عمان /الأردن، ط1/1999 م.
7. د. علي بن احمد العيسائي، أزمة الملاحة والمرور في مضيق هرمز، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع ، مسقط / سلطنة عمان، ط1/2014 م.
8. د. لمى مضر جريء الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990– 2003 م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1/2005.
9. محمد سعيد الفطيسي، التوجهات الكبرى في بنية النظام العالمي وتأثيرها على المبادئ الأمنية الموجهة للسياسة الخارجية العمانية، السيب / سلطنة عمان، ط1/2018 م.
10. ـــــــــــــ، منطق الهيمنة عند الدول الصغيرة – وجهة نظر سياسية –، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين/ألمانيا، العدد 7.
11. ـــــــــــــ، شتاء النفط: توجيه الأزمة لإعادة تشكيل خارطة العالم الجيوسياسية، صحيفة رأي اليوم، www.raialyoum.com
12. ـــــــــــــ، مستقبل النزاعات السياسية في ظل الأزمات الاقتصادية، 11/يناير / 2016م، صحيفة الوطن العمانية، www.alwatan.com
13. محمد بن صنيتان، مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية، ورقة قدمت الى مؤتمر الوحدة السياسية للخليج الذي انعقد في ميلانو بين 26–29 سبتمبر 2011 م.
14. مايكل كلير، الحروب على الموارد – الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية – ترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت / لبنان، بدون ط / 2002 م.
15. مايكل هاردت وانطونيوس نيغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، مطبعة العبيكان / السعودية ، ط1/2002 م.
16. هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكما إلى سياسة خارجية – نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين – ترجمة : عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت / لبنان، بدون ط / 2002 م.